الخ لم تسل عن راس جرح دم غير مسفوح فلا يكون نجسا فان قيل هذا
يخالف لحمه اما في الادمي فغير المسفوح حرام ايضا فلا يكون
الاستدلال بحله على طهارته قلت ما حكم بحرمة المسفوح بقي غيره المسفوح
اصلا وهو الحل ويلزم منه الطهارة سوآء كان في مأكوله او لا طلاق النص ثم
حرمة المسفوح في الادمي بناء على حرمة لحمه لا لنجاسته وجوبه
للزامه لا لنجاسته فغير المسفوح في الادمي يكون على طهارته الاصلية مع كونه
محرما الاصلية هو سوى ما والفرق بين المسفوح وغيره مبني على الحكمة
حكمة ما عاضة وهي ان غير المسفوح دم انتقل عن العروق وانفصل
عن النجاسة وحصل له عضو آخر في الاعضاء وصار مستقذرا لانه يصير
عضوا فاخذ طبيعة العضو فاعطاه الشرع حكمه بخلاف دم العروق
فاذا سال عن راس الجرح علم انه دم انتقل من العروق في هذه الاعضاء
وهو الدم النجس اما اذا لم يسل علم انه دم العضو هذا في الدم اما في القيح
فالقليل هو الماء الذي كان في اعالي المعدة وهو ليست بمحل النجاسة
فحكمه حكم الريق ونوم مضطجع ومتكئ ومستند الى ما لو ازيل لسقط لا غير
اي لا ينقض الوضوء نوم غير ما ذكر وهو النوم قائما او قاعدا او راكعا
او ساجدا والاغماء والجنون على اي صفة كانا ويدخل في الاغماء السكر
وحده هنا ان تدخل رجله في مشيته تحرك هو الصحيح وكذا في اليمين حتى لو حلف
انه سكران يعتبر هذا الحد وقهقهة مصل بالغ يركع وسجد حتى لا ينقض
الوضوء وقهقهة الصبي وشرط الشيخين في صلوة ذات ركوع وسجود
حتى اذا قهقه في صلوة الجنازة او سجدة التلاوة لا ينقض الوضوء بالاتفاق
ما قهقه فيه واغا شرط ما ذكر لان انتقاض الحوالمذكور بها يثبت بالحديث

قوله محمد هو الاصح
قاله مسلين

قوله مستند لو ازيل لسقط
الاصح انه عفو على المختار

على خلاف القياس فيقتصر على مورده ثم القهقهة انما تنقض
اذا كان يقظان حتى لو نام في الصلوة على اي هيئة كان فقهقهته لا تنقض
الهيئة وعند الشافعي لا ينقض الوضوء بالقهقهة وحدا ان يكون مسموعة
لجيرانه والضحك ان يكون مسموعا له لا لجيرانه وهو ينقض الصلوة
لا الوضوء والتبسم ان لا يكون مسموعا اصلا وهو لا يبطل شيأ والمباشرة
الفاحشة الاعند محمد وهو ان يباشر بدنه بدن المرأة مجردين و
انتشر آلته وتباشر الفرجان ووجدت حرارة المذاكير لا وجدة خروجه
من جرح لانها طاهرة وجد عليها من النجاسة قليلة واما الخارجة من الدبر فتنقض
لان خروج القليل منه ناقض ومن الاهليل لانها خارجة من جرح لان الاهليل
ليس محلا للدودة فاذا خرجت منه علم انه فيه جراحة فخرجت منها
ومن قبل المرأة قد اختلف المشايخ ولا يسقط منه اي الجرح ومس
المرأة والذكر خلافا للشافعي وفرض الغسل امضمضة والاستنشاق وهما
سنتان عند الشافعي ولنا ان الفم داخل من وجه خارج من وجه حتى
عند انطباق الفم وانفتاحه وحكم في ابتلاع الصائم الريق ودخول شيء فيه
فجعل داخلا في الوضوء خارجا في الغسل لان الوارد فيه صيغة المبالغة وهي عاطهرا
وفي الوضوء غسل الوجه وكذلك الانف واذا تمضمض وقبض
بسنانه طهر فلا يأس به وغسل البدن اي جميع ظاهر البدن حتى لو بقي
العجين في الظفر فاغتسل لا يجزئه وفي القرن يجزئ اذ هو متولد من هناك
وكذا الظفر لان الماء ينفذ فيه وكذا الصبغ والحناء فان اصل المعجون هذا
لم يخرج واذا انتفخ فاخرج الماء فلم يصل يجزئ واما نجعت تثقب القرط ان
كان القرط فيها وغلب على ظنه ان الماء لا يصل من غير تحريك فلا بد من

Copyright © King Saud University